أمير داود*

تحولات السيطرة الإسرائيلية: من إدارة الأرض إلى ضمها

تتناول هذه المقالة خمسة تعبيرات مترابطة عن تحولات السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية: انتزاع صلاحيات التخطيط من بلدية الخليل وتقويض الترتيبات التي أنشأها بروتوكول الخليل؛ تكثيف أوامر وضع اليد وشقّ الطرق العسكرية في جنين وطوباس، بما في ذلك امتدادها إلى المنطقة المصنفة "أ"؛ توظيف المواقع الأثرية مدخلاً لاستملاك الأرض وانتزاع الاختصاص الفلسطيني، ولا سيما في المنطقتين "أ" و"ب"، من خلال الأوامر العسكرية والمخصصات المالية والدفع نحو إنشاء سلطة إسرائيلية خاصة بالتراث؛ تحول إرهاب المستعمرين إلى أداة أكثر التصاقاً بمنظومة الحكم، مثلما أظهرت حادثة قرية تل؛ تفاعل هذه الأدوات في إنتاج بُنية ضم تتقدم من دون حاجة إلى إعلان سيادة شاملة. ولا تفترض المقالة وجود أمر عملياتي واحد يربط هذه الوقائع، بل تبحث في اتجاهها المشترك، وفي النتائج الجغرافية والقانونية والسياسية التي تنتجها، مركزة على التحول البُنيوي في منظومة السيطرة أكثر من تعاقب الإجراءات والحوادث المنفردة.

مقدمة

دخلت السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، طوراً نوعياً لم يعد ممكناً تفسيره بأنه مجرد زيادة دورية في الاستيطان، أو تصاعد منفصل في مصادرة الأراضي واعتداءات المستعمرين، فالمشهد الذي تشكل خلال هذه الفترة يكشف عن انتقال متسارع من إدارة الاحتلال كحالة موقتة، إلى إعادة بناء أدواته باعتبارها منظومة حكم وسيطرة دائمة. وفي قلب هذا التحول تتكامل القرارات الحكومية

* المدير العام لتوثيق ونشر الانتهاكات في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

والتشريعات والإجراءات العسكرية والمخططات الاستعمارية وعنف المستعمرين لتؤدي وظيفة واحدة: إعادة هندسة المكان الفلسطيني، وتغيير الجهة التي تقرر في الأرض، وإنتاج وقائع مؤسساتية وميدانية يصعب التراجع عنها. ولا يتقدم هذا المشروع من خلال قرار واحد معلن بضم الضفة، بل عبر تفكيك الحدود التي كانت تفصل، ولو شكلياً، بين الإدارة العسكرية الإسرائيلية ومؤسسات الدولة المدنية. فقد نُقلت صلاحيات تتصل بالتخطيط والأراضي والاستيطان والآثار والبُنية التحتية إلى وزارات وهيئات إسرائيلية، وتوسعت إجراءات تسجيل الأراضي وتسويتها، وتسارعت قرارات الاعتراف بالبؤر وإقامة المستعمرات وشقّ الطرق. وبذلك لم يعد الضم حدثاً مؤجلاً ينتظر إعلاناً رسمياً، وإنما عملية إدارية وقانونية ومكانية تراكمية، تمارَس يومياً من خلال تحديد مرجعية الحكم، والوظيفة المخصصة للأرض، والجماعة القادرة على الوصول إليها واستعمالها.[1]

تقويض بروتوكولات الخليل

تمثل الخليل نموذجاً مبكراً لتحويل التقسيم الجغرافي إلى نظام متفاوت للحقوق والحركة واستعمال المكان. فبموجب بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل، الموقّع في سنة ١٩٩٧، قُسمت المدينة إلى منطقتين: "H1"، وتضم نحو ٨٠٪ من مساحة المدينة ووُضعت تحت السيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية، و"H2"، نحو ٢٠٪ وظلت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، مع استمرار المسؤوليات المدنية الفلسطينية فيها. وبين هذه المسؤوليات صلاحيات التخطيط والبناء والخدمات البلدية التي ظلت بيد بلدية الخليل حتى في المنطقة الخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية.[2]

في شباط / فبراير ٢٠٢٦ اتخذ المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر القرار رقم "ب / ٢٢٩"، الذي أقرّ نقل صلاحيات تخطيطية في الخليل ومنطقة قبر راحيل في بيت لحم إلى سلطات الاحتلال. وفي ١٠ حزيران / يونيو نفّذ مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية القرار، عبر سحب صلاحيات التخطيط والبناء من بلدية الخليل في كل ما يتصل بالمستعمرين وبالمواقع التي تديرها "مديرية الخدمات المدنية للمستوطنة اليهودية في الخليل"، علاوة على ٨ مواقع دينية وأثرية، في مقدمها الحرم الإبراهيمي. وقدم وزير المالية ووزير الاستيطان في وزارة الأمن بتسلئيل سموتريتش، الخطوة تحت عنوان سياسي صريح هو "إلغاء اتفاق الخليل".[3]

والأخطر أن القرار لا يرسم حدوداً مكانية ثابتة تنتقل داخلها الصلاحية إلى الإدارة المدنية، بل يربط الاختصاص بهوية المستفيد وطبيعة الموقع. ففي المجال نفسه يمكن أن يبقى البناء الفلسطيني خاضعاً لبلدية محاصرة بالقيود العسكرية، بينما يصبح تخطيط البناء المخصص للمستعمرين من اختصاص مؤسسات الاحتلال. وهكذا ينشأ نظامان تخطيطيان داخل نسيج حضري واحد: نظام فلسطيني محدود القدرة، ونظام إسرائيلي يمتلك القرار والدعم الحكومي والحماية العسكرية. وهذا الانتقال من التقسيم المكاني إلى الاختصاص القائم على الهوية يحوّل التخطيط إلى أداة تمييز مؤسساتية.

كما يمنح إدراج الحرم الإبراهيمي والمواقع الدينية والأثرية سلطات الاحتلال

قدرة أوسع على التحكم في الترميم والتطوير والبُنية التحتية ومسارات الوصول والفراغ المحيط بالموقع. ولا يعني القرار انتقال ملكية الحرم أو إلغاء حقوق الوقف آلياً، وإنما ينشىء طبقة إضافية من السيطرة على مستقبله العمراني، وعلى علاقته بالمدينة. ففي البلدة القديمة التي تخضع أصلاً للحواجز والإغلاقات والطرق المقيدة، يرفع انتزاع الصلاحية التخطيطية قدرة المواقع الاستعمارية على التوسع، بينما تتراجع قدرة الفلسطينيين على البناء والترميم وتشغيل الأسواق. وهكذا تتحول الفجوة التخطيطية إلى ضغط ديموغرافي يعزز شروط بقاء المستعمرين، ويرفع تكلفة بقاء الفلسطينيين.[٤]

تكمن الدلالة السياسية الأوسع في أن القرار يفصل المواقع الاستعمارية مؤسساتياً عن محيطها الفلسطيني، ويتعامل معها كأجزاء تابعة للنظام الإداري الإسرائيلي، وهذا هو جوهر الضم الوظيفي: ألّا تعلن إسرائيل بالضرورة أن المنطقة أصبحت جزءاً من إقليمها، بل تبدأ بإدارتها كما لو كانت كذلك. وهذا القرار يخلق أيضاً سابقة قابلة للتوسع إلى مواقع أُخرى، ولا سيما في ظل استخدام الآثار والبيئة ذريعة للتدخل في مناطق يُفترض أنها خاضعة مدنياً للسلطة الفلسطينية.

جنين وطوباس: الأوامر العسكرية واستهداف المنطقة "أ"

إذا كانت الخليل تكشف الضم عبر انتزاع الاختصاص، فإن جنين وطوباس تقدمان نموذجاً لإعادة تشكيل الأرض بالأوامر العسكرية. ويجب التمييز بين وضع اليد لأغراض عسكرية، والمصادرة الدائمة، فالأول لا ينقل الملكية رسمياً، لكنه يمنح الجيش سيطرة قابلة للتمديد، ويتيح شقّ الطرق وإقامة المواقع والسياجات وتقييد الوصول. وبذلك يستطيع الإجراء الذي يوصف بالموقت، إنتاج آثار مكانية طويلة الأمد تخدم المشروع الاستعماري.

في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٥ أصدرت سلطات الاحتلال ٩ أوامر متتابعة في طوباس (ت / ١٤٢ / ٢٥ – ت/١٥٠/٢٥) استهدفت نحو ١,٠٤٣ دونماً تقريباً لشقّ طريق عسكري بطول نحو ٢٢ كيلومتراً بين مرتفعات المحافظة والأغوار الشمالية.[٥] وفي النصف الأول من سنة ٢٠٢٦ أُضيفت ٤ أوامر استهدفت ٢٧,٦٥ دونماً، ثم صدرت في تموز / يوليو ٦ أوامر (ت / ٨٤ / ٢٦ – ت / ٨٩ / ٢٦) استهدفت ٤٩٧,٨٦ دونماً لشقّ مقاطع بلغ طولها ٩٩٨٣ متراً.[٦] وتتضح وظيفة هذه الطرق عند ربطها بإقامة ٨ بؤر استعمارية في المحافظة منذ سنة ٢٠٢٣،[٧] وتخصيص ٨٧٠٠ دونم من أراضي طوباس للرعي الاستعماري، بما يعيد توزيع السيطرة على المجال الزراعي والرعوي بين المرتفعات والأغوار.

وفي جنين استهدف الأمر ت / ١٧٥ / ٢٥، في أواخر سنة ٢٠٢٥، مساحة ٥١٣,٨٤ دونماً لشقّ طريق بين "صانور" و"حومش"، موفراً بُنية الوصول والحماية اللازمة لإعادة المستعمرات المُخْلاة.[٨] وخلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٦ صدرت ٩ أوامر استهدفت ٢٦٦,٣٦ دونماً، ثم ١٥ أمراً في تموز / يوليو استهدفت ١٩٩,٨٢ دونماً، خُصص ١٤ منها للطرق بمساحة ١٧٧,٧٩ دونماً، بينما استهدف الأمر ت / ٩٠ / ٢٦ مساحة ٢٢,٠٣ دونماً

من أراضي اليامون لإقامة موقع عسكري وسياج.

ويبرز التحول الأخطر في امتداد الأوامر إلى المنطقة المصنفة "أ"، التي أسند اتفاق أوسلو الثاني مسؤولياتها المدنية وأمنها الداخلي إلى الجانب الفلسطيني. ففي أيار / مايو استهدف أمر وضع يد نحو ٧ دونمات في حي الجابريات داخل مدينة جنين لإقامة موقع عسكري يشرف على المدينة ومخيمها.[٩] وفي تموز / يوليو وُقّع الأمر ت / ٩٥ / ٢٦ بالكامل داخل المنطقة "أ"، بينما تداخل الأمران ت / ٩٤ / ٢٦ وت / ١٠٣ / ٢٦ مع المنطقتين "أ" و"ج". ولا تكمن الخطورة في الاقتحامات الإسرائيلية، بل في استخدام أوامر عسكرية مرفقة بخرائط مساحية لإنشاء بُنية عسكرية ثابتة داخل مناطق الولاية الفلسطينية، بما يقوّض التقسيم الوظيفي للاتفاق من دون إلغائه رسمياً.[١٠]

ويمثل امتداد أوامر وضع اليد إلى المنطقة المصنفة "أ" وفق الاتفاق المرحلي تحولاً نوعياً في بُنية السيطرة الإسرائيلية. فقد أسند اتفاق أوسلو الثاني إلى الجانب الفلسطيني المسؤوليات المدنية ومهمات الأمن الداخلي والنظام العام في هذه المنطقة، مع احتفاظ إسرائيل بالمسؤولية عن مواجهة التهديدات الخارجية والأمن العام. ولا يعني ذلك أن المنطقة "أ" تمتعت بسيادة فلسطينية مكتملة، بل إنه أنشأ توزيعاً وظيفياً يفترض انسحاب القوات الإسرائيلية من التجمعات السكانية، وانتقال المسؤوليات الإدارية والأمنية الداخلية إلى السلطة الفلسطينية. وعليه، تختلف إقامة طريق أو موقع عسكري ثابت داخل هذه المنطقة عن الاقتحام العسكري الموقت، لأنها تنقل الحضور الإسرائيلي من عملية محدودة زمنياً إلى بُنية مكانية قابلة للاستمرار، وتُفرغ التصنيف من مضمونه العملي من دون إعلان إلغائه رسمياً.[١١]

وبلغت حصيلة الأوامر التي استهدفت جنين وطوباس منذ مطلع سنة ٢٠٢٦ حتى نهاية تموز / يوليو ٣٤ أمراً لوضع اليد على ٩٩١,٦٩ دونماً، كما استُهدفتا بـ ٢١ أمراً من أصل ٣١ أمراً صدرت في تموز / يوليو، وعلى نحو ٨٤٪ من المساحة التي تضمنتها أوامر الشهر. ولا تُثبت الخرائط أن جميع المقاطع تشكل طريقاً واحداً، لكن توزعها المتقارب يكشف بناء شبكة طرق ومواقع تتجاوز آثارها مساحاتها المعلنة، وتعيد تنظيم الحركة والوصول والسيطرة في شمال الضفة.[١٢]

قرية تل نموذجاً

لا تكتمل الصورة من دون إرهاب المستعمرين الذي لم يعد قابلاً للتفسير باعتباره أفعال أفراد منفلتين خارج الدولة. فقد نشأت بيئة سياسية وأمنية توفر للمستعمرين السلاح والحماية والطرق والخدمات، ثم تمنح الاعتداءات غطاء، أو تحوّل نتائجها إلى ذريعة لإجراءات ضد الفلسطينيين. وتمثل حادثة قرية تل، جنوبي غربي نابلس، في ٢٤ تموز / يوليو ٢٠٢٦، لحظة كاشفة لهذه العلاقة.

فبحسب الرواية الفلسطينية وشهادات الأهالي، بدأت الحادثة بدخول مجموعة من المستعمرين المسلحين إلى المنطقة الجنوبية من القرية في محاولة للتقدم نحو منازل المواطنين، قبل أن يتصدى لها السكان. وانتهت المواجهة باستشهاد أربعة من أبناء عائلة رمضان: إبراهيم حسين علي رمضان، وجواد حسين علي رمضان، وفاروق عدنان

علي رمضان، وعمران أحمد علي رمضان، وإصابة آخرين. كما قُتل إسرائيليان خلال المواجهة، وذلك وفقاً للمصادر الإسرائيلية والدولية، وسط روايات متعارضة بشأن تسلسل إطلاق النار وهوية المشاركين الإسرائيليين.[١٣]

ولا توصف تل بأنها حادثة يتم التأسيس عليها لأنها الاعتداء الأول أو الأكثر دموية فقط، بل لأنها تكثّف ملامح المرحلة: مجموعة استعمارية مسلحة تدخل مجالاً فلسطينياً آهلاً، وسكان يتصدون لها، وتدخّل عسكري ينتهي بسقوط الضحايا الفلسطينيين، ثم يُحذف سياق الدخول من الرواية الرسمية ويعاد تقديم الواقعة باعتبارها "هجوماً فلسطينياً"، قبل أن تتحول إلى أساس لحملة عسكرية وعقابية. وفي اليوم التالي فرضت قوات الاحتلال قيوداً على القرية، وحددت عدد المشاركين في تشييع الشهداء،[١٤] منفِّذة حملة اعتقالات طالت ٣٠ مواطناً على الأقل، قبل أن تتوسع العمليات في منطقة نابلس.[١٥]

وتوضّح الأرقام أن تل لم تقع خارج اتجاه عام. ففي سنة ٢٠٢٥ وثّقت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ٥٤٤٣ اعتداء نفذها المستعمرون، وأسفرت عن استشهاد ١٤ مواطناً. وفي النصف الأول من سنة ٢٠٢٦ بلغ عدد الاعتداءات ٣٤٨٨ أدت إلى استشهاد ١٧ مواطناً (وصل عددهم إلى ٢٤ مع نهاية تموز / يوليو ٢٠٢٦)،[١٦] بينما أقام المستعمرون ٤٢ بؤرة استعمارية جديدة. والتغير الأهم لا يتعلق بالعدد وحده، بل بالوظيفة: الاعتداء على المُزارع يُبعده عن أرضه، والهجوم على التجمع الرعوي يسرِّع تهجيره، والبؤرة تخلق مركز سيطرة، والهجوم على القرية يرفع تكلفة البقاء والدفاع الجماعي عن المجال.[١٧]

نزع اختصاص المواقع الأثرية

لا تقتصر السيطرة على المواقع الأثرية الفلسطينية على إعادة صوغ رواية المكان، بل تتحول إلى وسيلة للسيطرة على الأرض المحيطة به. فتعريف مساحة ما باعتبارها موقعاً أثرياً يتيح فرض قيود على البناء والزراعة، والتحكم في الوصول، وإجراء الحفريات، وتطوير البُنية السياحية، وصولاً إلى استملاك الأرض. وتكتسب هذه الآلية دلالة خاصة في المنطقتين المصنفتين "أ" و"ب"، لأن اتفاق أوسلو الثاني نقل إلى الجانب الفلسطيني الصلاحيات المدنية المتعلقة بالآثار، بما يشمل الحماية والإدارة والإشراف والترخيص. لذلك مثّل قرار الحكومة الإسرائيلية في ٨ شباط / فبراير ٢٠٢٦، والقاضي بتوسيع أعمال الرقابة والنفاذ إلى المنطقتين "أ" و"ب"، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالمواقع الأثرية، انتقالاً من التدخل الميداني إلى انتزاع مباشر لاختصاص مدني فلسطيني مقرر في الاتفاق المرحلي.[١٨]

وسبق ذلك حزمة واسعة من الإجراءات العسكرية: ففي آب / أغسطس ٢٠٢٥ كُشف عن كراسة تضم ٦٣ أمراً عسكرياً بشأن مواقع أثرية ومحيطاتها، تعود تواريخ إصدارها إلى الفترة ٢٠١٣ – ٢٠٢٥. وشملت الأوامر أكثر من ٧٠١٢ دونماً توزعت على ٥٩ موقعاً في محافظة نابلس، و٣ مواقع في رام الله، وموقع واحد في سلفيت. وتُظهر الخرائط أن عدداً كبيراً من المواقع يقع على مرتفعات أو بالقرب من مستعمرات وبؤر استعمارية، الأمر الذي يجعل تحديد الموقع الأثري أداة لضبط مجال أوسع من مساحة الآثار نفسها، ومنع الامتداد الفلسطيني، والتحكم في الطرق والأراضي الزراعية المحيطة.[١٩]

وتُظهر سبسطية كيف تنتقل هذه السياسة من التصنيف إلى نزع الملكية. فبعد إعلان نية استملاك نحو ١٨٠٠ دونم في أواخر سنة ٢٠٢٥، صدر في ١٦ شباط / فبراير ٢٠٢٦ أمر الاستملاك النهائي رقم هـ / ٠١ / ٢٦، مستهدفاً بدقة ٢٠٦٨ دونماً تقريباً من أراضي سبسطية وبرقة، بذريعة تطوير الموقع الأثري وإتاحته للجمهور. ولا يقتصر نطاق الأمر على التل الأثري، بل يشمل أراضي خاصة وحقول زيتون وطرقاً تحيط بالموقع، في محاذاة المنطقة المصنفة "ب". وتَكَرر النموذج في موقع هيروديون، أو جبل الفريديس، إذ صدر في ٢٥ أيار / مايو ٢٠٢٦ الأمران هـ / ٠٣ / ٢٦ وهـ / ٠٥ / ٢٦ لاستملاك ٣٠٠ دونم و١٧,٤ دونماً من أراضي عرب التعامرة، أي ٣١٧,٤ دونماً لأغراض الحفر والترميم والتطوير. وهنا يختلف الاستملاك عن وضع اليد العسكري الموقت، إذ يستهدف نقل الحقّ في الأرض بصورة دائمة تحت عنوان "المنفعة العامة".[٢٠]

وتكتمل الأداة العقارية ببُنية مالية وتشريعية. فقد خُصص في سنة ٢٠٢٣ مبلغ ٣٢ مليون شيكل لتطوير سبسطية، ضمن خطة أوسع للمواقع الأثرية في الضفة، ثم أضيفت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٥ مخصصات بقيمة ٤٠ مليون شيكل. وفي ٢٠ أيار / مايو ٢٠٢٦ أَقرّت الحكومة خطة جديدة بقيمة ٢٥٠ مليون شيكل لتطوير المواقع التراثية والأثرية والبُنية السياحية المرتبطة بها. وبالتوازي، أقرّ الكنيست في ١١ أيار / مايو ٢٠٢٦، بالقراءة الأولى، مشروع قانون "سلطة التراث في يهودا والسامرة"، رقم ف / ٢٣٤٦ / ٢٥، لإنشاء جسم مدني موازٍ لسلطة الآثار الإسرائيلية وتابع لوزارة التراث. وهذا المشروع يمنح الجسم المقترح صلاحيات الحفر والإدارة والرقابة وشراء العقارات واستملاكها، وينقل ملف الآثار من ضابط الآثار في الإدارة المدنية العسكرية إلى سلطة مدنية إسرائيلية. وحتى نهاية تموز / يوليو ٢٠٢٦ لم يكن المشروع قد استَكمل القراءتين الثانية والثالثة، غير أن اقترانه بتوسيع النفاذ إلى المنطقتين "أ" و"ب"، وبالأوامر العقارية والميزانيات، يكشف انتقال الآثار من ذريعة لحماية مواقع منفردة إلى منظومة لإعادة توزيع الأرض والاختصاص والرواية معاً.[٢١]

أخيراً، الضم بصفته طريقة للحكم

تكمن صعوبة رصد السياسات الإسرائيلية في ظهور كل إجراء داخل ملف منفصل: أمر عسكري يوصف بالموقت؛ مخطط يقدم كمسألة فنية؛ قرار حكومي يُعرض كتنظيم للاستيطان؛ اعتداء يعالَج كحادثة أمنية. غير أن جمع هذه الإجراءات زمنياً ومكانياً يكشف تكامل وظائفها، ففي الخليل انتقلت السيطرة إلى مستوى الاختصاص، وفي جنين وطوباس تجسدت في الطرق والمواقع العسكرية، أمّا في المواقع الأثرية فتحولت الحماية المعلنة إلى مدخل لاستملاك الأرض وانتزاع الولاية الفلسطينية، بينما أظهرت قرية تل دور إرهاب المستعمرين في فرض الوقائع.

وتعمل هذه الأدوات ضمن مسارات متنوعة لكن متضافرة. فقد يبدأ المسار بقرار لإقامة مستعمرة أو إعادة موقع مُخْلى، ثم يأتي المخطط والأمر العسكري والطريق والبؤرة. وقد يبدأ ببؤرة يقيمها المستعمرون ويوفر الجيش لها الحماية، قبل تخصيص

الأرض وشقّ الطرق والاعتراف بها رسمياً. ولا يعني ذلك أن كل اعتداء صدر بتوجيه حكومي مباشر، لكن البيئة المؤسساتية تجمع النتائج: الحكومة تعترف وتموّل، ومؤسسات التخطيط توسّع، والجيش يحمي، والمستعمرون يضغطون لإبعاد الفلسطينيين.

إذاً، يتحقق الضم الفعلي بفرض سيطرة دائمة من خلال الاستعمار والطرق والمواقع والتحكم في الموارد، بينما يتقدم الضم الإداري عبر تطبيق المؤسسات والصلاحيات الإسرائيلية على الأرض المحتلة. وتندرج ضمن ذلك مصادرة صلاحيات الخليل، وتوسيع النفاذ الإسرائيلي بذريعة حماية الآثار، ونقل إدارة شؤون الأرض والاستعمار إلى وزارات مدنية إسرائيلية. وهكذا تنتقل إدارة الأرض من منطق الاحتلال العسكري الموقت إلى الحكم الدائم.

ولا تقاس النتائج بالمساحات المصادرة وحدها، فالطريق أو الموقع العسكري أو البؤرة تُنتِج، مجتمعة ومنفردة، نطاقاً من القيود، والبؤرة الرعوية تسيطر على مجال يتجاوز مساحتها، والموقع الأثري قد يصبح مركزاً للتحكم في محيطه. وبذلك تتشكل شبكة فلسطينية مجزأة، في مقابل شبكة استعمارية مترابطة وقابلة للتوسع.

لذلك لا يقتصر الخطر على احتمال إعلان الضم، بل يكمن في تحوّله إلى ممارسة يومية وطريقة في الحكم، فهو ضم يتقدم عبر القرار والمخطط والطريق والموقع الأثري والبؤرة والسلاح، ويستولي على الأرض والاختصاص والموارد من دون منح الفلسطينيين حقوقاً متساوية. ■

المصادر

١ أمير داود، "التحولات في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بعد ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١٤٤ (خريف ٢٠٢٥)، ص ١٤٤ – ١٥٥، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/148-155.pdf

٢ يُنظر نص البروتوكول بالعربية في موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وكالة وفا)، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://info.wafa.ps/Pages/Details/32862
وبالإنجليزية، في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.gov.il/en/pages/main-points-of-the-protocol-concerning-the-redeployment-in-hebron

٣ "Israel Revokes Palestinian Planning Authority in Central Hebron", Peace Now, 16 June 2026,
https://peacenow.org.il/en/israel-revokes-palestinian-planning-authority-in-central-hebron

٤ Yosri Al-Jamal and Steven Scheer, “Israel Seizes Powers over Flashpoint West Bank Shrine from Palestinians", Reuters, 16/6/2026, https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-seizes-powers-over-hebron-shrine-palestinian-authority-2026-06-16

٥ ″بهدف شق طريق بطول ٢٢ كم: الاحتلال يستولي على ١٠٤٢ دونماً من أراضي طوباس والأغوار″، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر، في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.cwrc.ps/page-3932-ar.html

٦ أصدرها قائد قوات جيش الاحتلال في منطقة الضفة الغربية، بعنوان ″أوامر بشأن وضع اليد على أراضٍ رقم ت / ٨٤ / ٢٦ – ت / ٨٩ / ٢٦″، ٢٠٢٦، وصدرت مع الخرائط والجداول العقارية الملحقة بها.

٧ ″أبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة: التقرير السنوي ٢٠٢٣″ (رام الله: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ٢٠٢٤)، ص ٤٠ – ٤٦.

٨ ″الاحتلال يستولي على ٥١٣ دونماً شمال الضفة الغربية لشقّ طريق يربط بين مستعمرتَي حومش وصانور″، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ١٤ كانون الأول / ديسمبر، في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.cwrc.ps/page-4606-ar.html

٩ علا محمد، ″سابقة في مناطق (أ): هل تتحول الجابريات في جنين إلى نقطة سيطرة إسرائيلية؟″، ″الجزيرة″، ٢١ / ٥ / ٢٠٢٦، في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.aljazeera.net/politics/2026/5/21/مناطق-أوسلو-جنين-أرض-مصادرة-فلسطين

١٠ ″الاحتلال يستولي على نحو ٢٠٠ دونم لشقّ طرق وإقامة مواقع عسكرية في جنين″، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ٢٩ تموز / يوليو ٢٠٢٦، في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.cwrc.ps/page-4805-ar.html

١١ لتوضيح هذه المسألة، يُنظر: المواد ١٠ و١١ و١٢ و١٣، والملحق الأول المتعلق بالترتيبات الأمنية من “Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip”, Articles: X, XI, XII, XIII, United Nations, 28 September 1995, pp. 16 – 20, https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/il20ps950928interimagreementwestbankgazastrip28osloii29.pdf?utm_source=chatgpt.com

١٢ ″تقرير الانتهاكات النصف سنوي ٢٠٢٦″، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ٩ / ٧ / ٢٠٢٦، ص ٦١ – ٦٤، في الرابط الإلكتروني التالي. https://www.cwrc.ps/page-4747-ar.html

١٣ Ali Sawafta, Sinan Abu Mayzer and Eman Abouhassira, “Israel Launches Military Operation after Deadly Clash near Palestinian Village”, Reuters, 24 July 2026, https://www.reuters.com/world/one-killed-two-injured-shooting-incident-west-bank-2026-07-24/

١٤ ″بسبب قيود الاحتلال: تشييع جثامين شهداء قرية تل الأربعة إلى مثواهم الأخير فجراً″، ″وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية / وفا″، ٢٥ / ٧ / ٢٠٢٦، في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.wafa.ps/news/2026/7/25/بسبب-قيود-الاحتلال-تشييع-جثامين-شهداء-قرية-تل-الأربعة-إلى-مثواهم-الأخير-فجرا-150976

١٥ "بعد مجزرة الأمس: الاحتلال يشنّ حملة اعتقالات واسعة في قرية تل طالت ٣٠ مواطناً"، "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية / وفا"،٢٥ / ٧ / ٢٠٢٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.wafa.ps/news/2026/7/25/بعد-مجزرة-الأمس-الاحتلال-يشن-حملة-اعتقالات-واسعة-في-قرية-تل-طالت-30-مواطنا-150980

١٦ وردت التفصيلات في عدة تقارير إعلامية فلسطينية.

١٧ "تقرير الانتهاكات النصف سنوي ٢٠٢٦"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤ – ٥٧ و٨٥ – ٨٦.

١٨ "West Bank: Urgent Alert: Israeli Cabinet Decisions", Emek Shaveh, 9 February 2026,
https://emekshaveh.org/en/israeli-cabinet-decisions/

١٩ "الآثار والتراث الثقافي: استراتيجية إسرائيل لترسيخ الضم الفعلي للضفة الغربية"، دولة فلسطين / منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شؤون المفاوضات، ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٥، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.nad.ps/ar/media-room/media-briefs/الآثار-والتراث-الثقافي-استراتيجية-إسرائيل-لترسيخ-الضم-الفعلي-للضفة-الغربية

٢٠ تُنظر قرارات الإدارة المدنية الإسرائيلية: "قرار بشأن شراء الملكية وأخذ الحيازة: الموقع الأثري سبسطية، رقم هـ / ٠١ / ٢٦"، ١٦ شباط / فبراير ٢٠٢٦ ؛ وقرارات هيروديون هـ / ٠٣ / ٢٦ وهـ / ٠٥ / ٢٦، في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٢٦.

٢١ علي صوافطة، "فلسطينيون ينددون بمساعي إسرائيل للسيطرة على مواقع أثرية في الضفة"، وكالة "رويترز"، ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٢٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.reuters.com/ar/world/5WAERETEIFM7HDCKQ5X4MER7I4-2026-06-25/?utm_source=chatgpt.com

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمكتبة الخالدية

كنيسة القيامة

أول كنائس فلسطين: التاريخ والعمارة

نظمى الجعبة

تصوير: **جاك برسكيان**